اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ٦ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ يناير ٢٠١٨م

- اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

- المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

- لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

- السّمات الدلالية للمتصلات و هندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

- الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

- الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

- مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف

عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).

أ.د. بسام بركة (لبنان).

أ.د. سعد مصلوح (مصر).

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).

أ.د. علي القاسمي (العراق).

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).

أ.د. محمد غاليم (المغرب).

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).

أ.د. نهاد الموسى (الأردن).

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية

Al Lisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة

ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - يناير ٢٠١٨ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ - فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات

6

اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

د. عبد العالي العامري

26

المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

ناصر فرحان الحريّص.

60

لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

د.صالح بن فهد العصيمي.

99

السّمات الدلالية للمتصلات وهندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

د.عبد الكبير الحسني.

الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

إبراهيم لحمامي.

132

الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

رفيق بن حمودة.

منانة حمزة الصفاقسي.

158

مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

د. إسلام يسري علي الحدقي.

193

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة [*]

«عندما نعلّم المصنوع يمكن أن نعلّم الطبيعة بالمصنوع» [1]

رفيق بن حمودة [**]

منانة حمزة الصفاقسي[***]

الملخص

تعتمد كتب النحو التعليمية صنفين من الأمثلة: شواهد منسوبة إلى كتّاب معيّنين نعتبرها من مجال ما هو طبيعيّ إبداعي من الظاهرة اللغوية ، وأمثلة يضعها مؤلّفو تلك الكتب نرجعها إلى ما هو من مجال الصناعي الذي لا يبتعد كثيرا عن القواعد أنفسها. وتختلف درجات اعتماد كل صنف من كتاب إلى آخر. وتهدف الدراسة إلى بيان الفروق المميزة بين الصنفين وأسباب تلازمهما في كتب النحو من وجهة نظر إبستمولوجية. وتحاول أن تبني على ذلك مبادئ عامة في تقريب قواعد النحو من متعلمي العربية لغة ثانية.

Educational grammar books rely on two types of examples. First, quotations attributed to specific authors, and which are considered to fit in the scope of the natural and the creative qualities of the linguistic phenomenon. The second type involves examples elaborated by the authors of those books, and which we tend to trace back to the formal field of the language; such

*- نتوجه بالشكر إلى مركز البحوث بمعهد اللغويات العربية/ جامعة الملك سعود، وإلى عمادة البحث العلمي/ جامعة الملك سعود على دعمهما لهذا البحث.

**- أستاذ تعليم عال/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود.

***- أستاذة مساعدة/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

examples do not deviate, in any substantial way, from the rules themselves. The degrees of accreditation of each type vary from a grammar book to another. This study aims - from an epistemological point of view- to explore the differences between the two types of examples and the reasons that account for their correlation in grammatical books. On the basis of the findings, I propose some general principles related to an efficient teaching of grammar rules to the learners of Arabic as a second language.

مقدمة

تتضمن المدونة النحوية العربية خطابين متداخلين: الخطاب النحوي التجريدي الواصف مجسدا في القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والخطاب الثاني الموصوف وقوامه شواهد استمدوها من الاستعمال مباشرة مثل الآيات القرآنية والشعر وما جرى على ألسنة العرب من كلام وحكم وأمثال من ناحية؛ وأمثلة وضعوها بأنفسهم واعتبروها مما يجسّم سلامة ما جرّدوه من القوانين من ناحية أخرى. ولقد انتقد عدد من المحدثين الخطاب الموصوف عند القدامى معتبرين أن الشواهد انتقائية غير ممثلة وحصرت العربية في زمان ومكان محددين، وأن الأمثلة مصنوعة لا تمتّ إلى واقع اللغة بصلة؛ وبناء على صفة الصناعة فيها ينبغي استبعادها من الأدوات التعليمية المعتمدة في تدريس القواعد النحوية. لكن المسألة في اعتقادنا تحتاج – بدل إطلاق الأحكام– إلى التوقف والتثبت من أجل الجواب عن مجموعة من الأسئلة الإشكالية، لعلّ أهمها:

– ما الأسباب المفسرة لتلازم الخطابين المذكورين في المدونة النحوية العربية؟
– ما خصائص كل صنف من الخطابين من وجهة نظر إبستمولوجية؟
– ما مبررات اعتماد النحاة صنفين من القول الموصوف: الشواهد المنسوبة وما جرى مجراها من ناحية والأمثلة المصنوعة من ناحية ثانية؟
– هل تخلو الأمثلة المصنوعة حقا من كل فائدة في تعليم قواعد العربية؟
– هل من ضرورة علمية تدعو إلى التمييز بين هذين الصنفين ؟

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نعتمد في الإجابة عن هذه الإشكالات ثنائية يرجع الفضل فيها إلى سوسير. فقد ميز هذا الأخير بين وجهين من الظاهرة اللغوية: وجه جماعي مجرد هو اللسان langue والثاني فردي هو الكلام parole. وقد تأكدت سلامة هذا التمييز حديثا في دراسات تميز إبستمولوجيا بين اللغات الطبيعية واللغات الصناعية؛ وما النحو إلا لغة صناعية باعتباره علما واصفا للكلام أو كلاما على الكلام.

I. الطبيعي والصّناعي.

١- الطبيعي والصناعي في سائر العلوم:

تطرق بن حمودة إلى هذه الثنائية في بحث سابق[٢]. ووظّفها في تفسير الصراع الذي يميز العلاقة بين النحاة صانعي القواعد والشعراء المبدعين. وقد صرح في ذلك البحث ببعض ما يميّز الطبيعي عن الصناعي. ونحن نحتاج في هذا البحث إلى الوقوف على المفاهيم التي يمكن أن تساعد في بيان العلاقة بين قوانين النحو من ناحية باعتبارها من باب المصنوع والأمثلة والشواهد من ناحية ثانية باعتبارها مما يجري مجرى الطبيعي.

– ينطلق تصور بن حمودة لبيان الفرق بين الطبيعي والصناعي من قيام تصنيفات للعلوم على الفصل بين علوم عقلية وأخرى تجريبية[٣]؛ على أساس أن الأولى نظرية محضة والثانية اختبارية محضة. ويتوسّل بالتمييز الإبستمولوجي السوسيري بين مادة العلم وموضوعه[٤] ليؤكد أن كلّ ما هو مادّة للعلم– باستثناء علم العلم أي الإبستمولوجيا– ينتمي إلى مجال الطبيعة فالريح والأنواء والأجرام السماوية وجسم الإنسان وعرفانه ... ولغته من هذا الباب، بينما يعدّ كل علم مهما كان موضوعه صناعة باعتبار أن العلوم تشترك أساسا في وصف القوانين التي تتحكم في ما اختاره العالم من المادة موضوعا لعلمه. فالطبيعي من كل علم موصوف، والعلم نسق له واصف. ولعل من مزايا هذا التصور أنه لا يفصل بين سائر العلوم بسبب ما تشتغل عليه من قضايا نظرية وأخرى تجريبية وإنما يراها جميعا همّها الأوحد هو صناعة القوانين المتحكمة في الظواهر الطبيعية؛ وإنما الفرق بينها في الموضوع وما يناسب الموضوع من منهج. ومن مزاياه كذلك أنه لا يفصل بين علوم صحيحة وأخرى إنسانية؛ فيتجنب النظرة الدونية للعلوم الإنسانية؛ تلك التي تقوم على أنها مفتقدة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

للدقة التي تستبدّ بها العلوم الصحيحة. وهذه لعمري نظرة موروثة من التصور الوضعاني positivisme للعلوم.

– يمكن مراقبة سلامة هذا التصور بالرجوع إلى الفروق التي تميّز بين الوحدات المنتمية إلى مجال الطبيعة والوحدات المنتمية إلى مجال الصناعة:

– فالظواهر الطبيعية والوحدات الراجعة إليها بالنظر تتميّز بأنها موجودة على هيئة خلقها في الكون، لم تتصرف فيها يد العالم بشيء سوى أنها اختارتها موضوعا للدراسة. وتختص بأن كل واحدة منها فريدة من نوعها. فلا تتماثل تمام التماثل وإن تشابهت. شأنها في ذلك شأن بصمات الأصابع عند الإنسان. ومن خصائصها كذلك أنها معدلة ذاتيّا auto réglé. فهي كيانات تعالج نفسها بنفسها وفق برنامج داخلي تكويني هو جزء من ذاتها. نمثل لذلك بما يتدبره جسم الكائن الحي من علاج لما يطرأ عليه من جروح؛ وبما تَرُدّ به من فعل كل ظاهرة طبيعية يطرأ عليها فساد لسبب من الأسباب، كالذي يطرأ في كل ما يفسره علماء الأحياء بمبدأ المحافظة على النوع؛ ويجري مجرى ذلك ما تطلبه اللغة من تدارك عندما يطرأ فساد، فلا تنجح عملية التواصل بين متخاطبين. وجوهر مهمّة العلم أن يكشف عن أسرار التعديل الذاتي لهذه الظواهر الطبيعية حتى يجني الإنسان فوائدها ويتوقى من أخطارها؛ وما هذه الأسرار إلا ما يكتشفه العالم تدريجيا من الأنظمة التي تحكم الظواهر وتجعلها ذاتية التعديل.

– أما مجال الصناعي فهو منتج بشري، نقصد به وصف الظواهر الطبيعية بما يصنعه فكر العلماء في كل مجال من القوانين المتحكمة. وهي قوانين قوامها وحدات مجرّدة لا يختلف بعضها عن بعض إلا في درجة التعقيد؛ وتربط بين هذه الوحدات قوانين عددها محدود بالضرورة مثل قوانين الحساب الأربعة أو عدد الوظائف التركيبية في كل لسان؛ وهي لا تعدّل إلا بجهد الإنسان. فلا نتصور أن توجد وظيفة جديدة في النحو العربي من تلقاء نفسها وإنما يفعل ذلك نحوي من النحاة.

– تتقابل خصائص الطبيعي والصناعي تقابلا تاما، وذلك مما يدعو إلى الفصل بينها من وجهة نظر إبستمولوجية؛ لكن بينها في واقع الوجود علاقة تضمّن. فالطبيعي متضمن للصناعي بحكم كون الصناعي مجرّدا من الطبيعي؛ والصناعي يكشف ما

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

توصل إليه الفكر البشري من قوانين تسيّر الطبيعيّ. وهي قوانين لا يعرف منها العلم إلا جزءا قابلا للإضافة والتطوير بحسب تقدم النظريات العلمية. ونزعم أن الطبيعي أقوى من الصناعي؛ فالنظرية العلمية تحاول السيطرة على الظاهرة الطبيعية، لكن هذه الأخيرة لا تفضي بكل أسرارها، فتبقى عناصر منها خارج سيطرة النظرية أو تنتج تلقائيا عناصر جديدة لم تتوقعها النظرية؛ فتحتاج النظرية عندئذ إلى معاودة النظر لتتدارك ما فاتها، وهكذا دواليك. لذلك نرى أن الطبيعي أقوى من الصناعي على الدوام. ونعتقد أن دراسة أحدهما منفصلا عن الآخر متعذرة أو فاسدة بحكم تلازمهما.

٢- الطبيعي والصناعي في الظاهرة اللغوية:

ينطلق جمهور اللسانيين منذ بداية القرن العشرين من أن اللسانيات هي الدراسة العلمية للألسنة الطبيعية. يقصدون بذلك التمييز بين الألسنة التي يتكلمها البشر بالفطرة وغيرها مما وضعه الإنسان من لغات من وضع الإنسان مثل الإسبرنتو[٥] أو أنظمة أخرى يطلق عليها مصطلح اللغة مجازا مثل لغة الرياضيات أو لغة الحاسوب. ولكي نفهم نسبة اللغات البشرية إلى الطبيعة ينبغي أن نعود إلى الاصطلاح السوسيري الثلاثي: لغة langage ولسان langue وكلام parole. فاللغة هي جانب الملكة التي يولد بها الإنسان قادرا على التواصل بالكلام، واللسان هو نظام القوانين المشتركة المجردة المتحكمة في الاستعمال، أما الكلام فهو الوجه الفردي المتحقق من الاستعمال. ولقد اعتبر سوسير أن موضوع اللسانيات محصور في اللسان[٦]، لأنه يستجيب لشروط العلم باعتبار ما فيه من تجريد واشتراك بين أفراد المجموعة وخضوع لمنهج الدراسة، خلافا للكلام بسبب ما فيه من متغيرات فردية، وللغة بسبب ما فيها من جانب نفسي psychique أي ذهني يتعذر على منهج الدراسة تناوله. وينبغي أن ننتظر الربع الأخير من القرن العشرين لتصبح دراسة الملكة ممكنة. فتشومسكي أرجع النحو الكلي إلى فرع البسيكولوجيا من العلوم البيولوجية باعتبار أنه عضو ذهني[٧] تحمله التركيبة الجينية للإنسان. والجانب الطبيعي من الظواهر اللغوية إنما هو إذن الجهاز الفطري الذي يولد به الإنسان قادرا على اكتساب كل لغة يسمعها في محيطه.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ليس المفهوم السوسيري للغة بعيدا عن مفهوم النحو الكلي عند تشومسكي باعتبار أن كلا منهما يعني ملكة اللغة الفطرية. ولهذا الجانب من اللغة من القوة ما يجعله منتشرا تماما في جانبي اللسان والكلام رغم أن أحدهما جماعي والآخر فرديّ. مصدر هذه القوة هو أن ملكة اللغة طبيعية محضة محمولة في جينات الإنسان؛ وهي لهذا السبب تيسّر للإنسان أن يكتسب أكثر من لغة. فاللسان الواحد لا يحقق من هذه الملكة إلا جزءا ندعي أنه بسيط، وتبقى أجزاء أخرى يفعلها الإنسان عند تعلم ألسنة أخرى. ولا خلاف في أن الكلام الفردي هو التحقق الطبيعي لملكة اللغة؛ فاستعمال الإنسان للسان هو من جملة ما اعتمده النحاة القدامى واللسانيون المحدثون للمصادرة على وجود ملكة اللغة. ويمكن إجمالا أن نذهب إلى أن اللغة الملكة مجموعة قوية مغلقة من المبادئ العامة المسيرة لكل الألسن في حين أن كل لسان هو مجموعة مغلقة من القوانين المغلقة المتحكمة في اللسان الواحد. أما الكلام فهو مجموعة الاستعمالات الفردية المتحققة من اللسان والممكنة التحقق كذلك؛ وبذلك تكون من الظواهر المفتوحة.

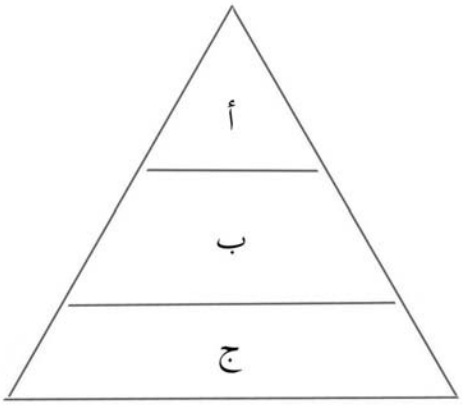

يمكن أن نمثل لذلك بهرم أعلاه اللغة (أ) يسيّر مباشرة اللسان (ب) ويسيّر (ج) بشكل غير مباشر. فالأعلى أقوى والأوسط متوسط القوة ويشتركان في أنهما مجالان مغلقان، أما (ج) فيختلف عنهما بأنه مجال مفتوح لكنه ضعيف لأنه لا يتحكّم في شيء. ونؤكد أنّ درجة القوة تتحدد بالتحكم والتسيير وأن اتساع المجال مناسب عكسيا لدرجة القوة.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يثبت لنا هذا التصور أن صفة الطبيعة التي في ملكة اللغة لا تتعارض مع صفة الصناعة التي في اللسان وأن صفة التجريد التي في اللغة واللسان – على درجتين مختلفتين– لا تتناقض مع صفة التحقّق التي في الكلام. بل إن العلاقة بينها قائمة على التشارط[٨] تشارطَ تحكم وتضمن. فلا وجود لواحد من الثلاثي دون الآخرين. وتتعذّر معالجة أحدها دون حضور الآخرين بالفعل أو بالقوة. وهذا يؤكد سلامة ما ذهبنا إليه في الفقرة السابقة من أن الطبيعي أقوى من الصناعي، ومن أن الواحد منهما ملازم للآخر يشترطه. بل إننا نرى أن الكلام – رغم فرديته– تندمج فيه خاصيتا الطبيعي والصناعي. فهو طبيعي، إذا نظرنا إليه من أسفل الهرم، فرأينا أنه أصوات تتحقق بها الملكة. وهو صناعي، إذا نظرنا إليه من أعلى، فرأينا قوانين اللسان تسيّره. وهو بحكم طبيعته يستعصي في كثير من الحالات عن تلك القوانين، فكم استعمالٍ ينزاح عن القاعدة، فيعتبره النحوي شاذا أو يبحث له عن تأويل ليرجع إلى قانون من القوانين؛ وذلك شأن أقوال الكثير من الشعراء والحكم والأمثال والأقوال التي تدخل في ما يصطلح عليه بالأمثلة المضادة contrexemple.

II. الخطاب الموصوف والخطاب الواصف.

النحو لغة صناعيّة واصفة للكلام. فقد جرّد النحاة المستعمل واستخرجوا منه جملة من المبادئ العامّة والقوانين النظريّة الواصفة. غايتهم من ذلك ضبط المنجز اللّغوي في قواعد عامّة قادرة على حصر اللامحدود في المحدود. ولا ينفصل النظريّ المجرّد عن المطبّق المستعمل في جلّ المصنّفات اللّغويّة النحويّة، وذلك يعني تلازم خطابين مختلفين في الصناعات اللّغويّة. ولا يخرج النحو عن هذا الإطار، فقد تضمّنت المصنفات النحويّة خطابا نظريّا واصفا، هو كلّ القواعد والمبادئ النظريّة المجرّدة التي صاغها النحاة لوصف المنجز وتفسيره ثمّ تقنينه وهو ما عبّر عنه سوسير بالجانب الجماعي المشترك وهو "اللّسان" Langue. وتضمنت خطابا ثانيا موصوفا مرجعه الاستعمال وما جرى مجراه من أمثلة وضعها النحاة وحللوها أو ساقوها شاهدة على سلامة القانون، ويرجع ذلك إلى الجانب الفردي المتحقّق وهو ما اصطلح عليه سوسير بـ"الكلام" parole. هذان الوجهان للظاهرة اللّغويّة متلازمان يبرهن الثاني منهما على صحّة الأوّل، ويختزل الأوّل منهما أوجه الاختلاف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والتعدّد في المتحقّقات الفردية. وهذا يعني أنّ النحاة قد وظّفوا الفرديّ في التدليل على الجماعي المشترك المستنبط من المستعمل. وقد اعتمد النحاة نسقين مختلفين من الكلام الموصوف. الأول هو شواهد نصيّة منسوبة في الغالب إلى قائليها مستمدّة من مدوّنة مستعملة محدّدة كالقرآن والشعر وما اعتبروه فصيحا من كلام العرب؛ والثاني أمثلة مصنوعة هي عبارة عن وجوه كلام وضعها النحاة أنفسهم واعتمدوها تمثيلا للقواعد النظريّة. وليس هذا التلازم بين الخطابين مما يختص به النحو العربي؛ بل يبدو أنه مما تعرفه أنحاء أخرى كذلك: " كلّ الأنحاء تتضمّن أمثلة. هذا الأمر بدون شكّ ضروريّ. فلا يوجد نحو [...] يستغني صاحبه عن مدونة أمثلة حتى بالنسبة إلى الأنحاء العامة. وهذه المقاطع اللّسانيّة تؤدي دورا أساسيّا في النظريّة المعرفية للخطاب النحوي: فهي تضمن تمثيل موضوع اللّغة الذي يطمح النحو لوصفه وتقنينه."[٩] ولنا أن نتساءل عمّا يمكن أن يجمع بين هذين النسقين من الكلام في الخطاب الملازم للخطاب الواصف رغم أن أحدهما يرجع في ظاهره إلى مجال الطبيعي وهو الشواهد المنسوبة والثاني من باب الصناعي باعتباره من وضع النحاة.

في العربية كما في الفرنسية تمييز على مستوى التسمية/ المصطلح بين المثال Exem-ple و الشاهد Citation/ Quotation. لكن قرينة اعتمادهما كليهما في المدونات النحوية تعني أن بينهما ضربا من التداخل أو التكامل؛ حتى إن بعض الباحثين[١٠] اعتبرهما من قبيل المثال ليس غير. وقد يوهم ذلك بأن المثال أعمّ من الشاهد، فنتوجه إلى الظن أنّ المثال قد يشمل الشاهد وغيره، ويستتبع ذلك أن كلّ شاهد يصلح أن يكون مثالا؛ لكن المسألة أكثر تعقيدا مما يبدو في الظاهر.

١- الشاهد والخطاب الواصف

الشاهد في تقديرنا هو الإقرار. وذلك نتبيّنه من البعد الديني للشهادة في القرآن «أشهد أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّدا رسول الله». والمسلم يشهد بمعنى يقرّ أو يثبت أنّ لا وجود لإله غير الله الّذي يتصوّره وأنّ الرسول الذي يؤمن به هو محمّد. وينسحب ذلك تقريبا على الشاهد في لغة النحاة فهو، تبسيطا، دليل نصّي يقرّر القاعدة النحويّة. ومن معاني المادة اللّغويّة الأصليّة للشاهد (ش، هـ، د) الحضور ولمعنى الحضور علاقة وطيدة بدور الشاهد في الإثبات أو الإقرار فالشاهد اسم فاعل يفيد الحضور

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمواكبة للشيء فقولك:

- كان الرّجل شاهدا على الجريمة،

يفيد حضور الرجل ومتابعته لتفاصيل الحادثة؛ وذلك ممّا يسمح له بأداء مهمة الإقرار والإثبات. ومن المعاني المقترنة بالشهادة الأمانة والوثوق: « الشهيد من أَسماء الله الأَمين في شهادته.»[١١] ولو لم يكن ذلك كذلك لما احتيج إلى شهادة الشهود الثقات في ما فيه نزاع بين طرفين أو لبس في تحديد حقيقة الحيثيات.

ولئن دلّ لفظ الشاهد المفرد على عموم معنى من أدّى الشهادة بناء على معرفة حضورية، وعلى ما يعتمده النحاة أو غيرهم من دليل لفظي على سلامة الفكرة أو الاعتقاد؛ فإن الاستعمال وجه إلى الفصل بين الجمعين: شهود وشواهد. فشهود للمعنى العام وشواهد للمعنى الخاص الاصطلاحي:«من شواهد كان الزائدة قول الشاعر:

باللهِ قُولُوا بأَجْمَعِكُمْ يا لَيْتَ ما كانَ لم يَكُنِ».[١٢]

ويعتبر التهانوي أن الشاهد "عند أهل العربية [هو] الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[١٣]. وهو يقصد بالجزئي أن الشاهد عند أهل العربية- وهم النحاة- ليس له كيان مستقلّ وإنما هو جزء أو رافد لما يصنعه النحاة من القواعد، وينبّه إلى أنّ له شرطا أساسيا وهو أن يكون إما من القرآن وإما من كلام من يوثق بعربيتهم. وهو في تقديرنا صفة تميز الشاهد عن المثال. والشاهد النحوي بهذا المعنى يقوم حجّة على صدق قاعدة لغويّة صاغها النحوي، وهو من هذه الناحية كلام ذو صبغة طبيعية باعتبار أن النحوي انتقاه - في ضوء شروط معلومة- مما هو مستعمل متداول من الكلام لا فضل له فيه غير استحضاره من المدونّة المنجزة تدعيما لسلامة القانون الذي جرّده النحوي بالصناعة: «اعلم أن الشاهد يجب أن يكون نصّا فيما يستشهد به ولا يكون محتملا لغيره»[١٤]. فالشاهد قوته في أنه كلام يسوقه النحويّ على هيئة التلفظ به مناسب تماما لمحلّ الشاهد غير قابل للتعميم على حالات أخرى.

رجوع الشاهد إلى مجال الطبيعي من الظواهر اللغوية يكسوه ضربا من القوة التي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يستغلها النحوي لاعتماده، وبهذه الخاصية يتميّز عن المثال كما سنرى. لكننا نعتقد أن في توسّل النحوي بالشاهد لدعم صناعته إضعافا للخاصية الطبيعية في الشاهد تجعله غير بعيد عن صناعية المثال. ويمكن أن نحصر هذا الأمر في نقاط أربع:

– تتمثل الأولى في الضوابط الشكلية المحددة للشاهد: إذا كانت نسبة الكلام إلى علم بعينه – شاعرا كان أو كاتبا مشهورا– تقطع بأنه شاهد لا مثال، فهل يعني ذلك أن ما ينسب في كتب النحو إلى من يوثق به دون ذكر اسمه ليس من الشواهد؟ وهل يعني ذلك كذلك أن ما حفظته الذاكرة الجماعية من أمثال وحكم لا يدخل في هذا الباب؟

– الثانية هي أن النحوي يصف الظواهر اللغوية على اختلاف مستوياتها: الصوتي والصرفي والتركيبي بمختلف درجات التركيب فيه والدلالي؛ والمفروض أن لا يوجد شاهد في مستويات ما دون الجملة. فالشاهد يستخرجه النحوي من الاستعمال، والاستعمال يعني التواصل، وتلك عملية لا تتحقق بها دون الجملة. فهل ما دون الجملة لا يعدّ من قبيل الشواهد؟

– للشواهد وظيفة تأصيلية تتمثل في وثوقيتها. فالنحوي ينتقي شواهده ممن يوثق بسلامة كلامه. وهذه الانتقائية تحدّ من صفة الطبيعية في الشاهد. ذلك أن الاستعمال وقائع، وكلّ عملية انتقاء تفسد حقيقته. ولعل عملية الاختيار هذه تعطي صورة مزيفة أو مجمِّلة للوقائع اللغوية شبيهة بعمليات التجميل التي يقوم بها الفنيون في السنما. فلا تعكس الشواهد التي يعتمدها النحاة حقيقة الظواهر اللغوية.

– تتم عملية التواصل الطبيعية في ملابسات مقامية معينة؛ وما من كلام إلا وله سياق لغوي يندرج فيه. لكنّ النحوي ينتزع الشاهد من سياقه ويقطعه بالضرورة عن سياقه اللغوي فيخرجه من خطاب طبيعي ليوظفه في مكان معين من خطاب واصف للغة. ونعتقد أن ذلك يمسّ من خاصية الطبيعية التي تميّز الشاهد.

يبدو لنا أن الصناعة النحوية مضطرة لاعتماد الشواهد حتى تكتسب المعارف المجرّدة نسبة عالية من الصدق عند القراء. وهي كذلك مضطرة إلى الحدّ من طبيعية الأمثلة بوجوه التصرّف التي ذكرناها لأن العالِم على الحقيقة لا يشتغل على الظواهر كما هي، وإنما يختار مادته من الوقائع اختيارا، ويوجه أسئلته إلى ما يحلّ الإشكالات، ويجيب عن الأسئلة؛ لا إلى ما يعقّد الأمور ولا يفضي إلى نتيجة. ووقائع اللغة فيها من

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشوائب ما قد يتعذّر معه الوصول إلى الثوابت المطلوبة. وهذا يعني أن تعامل النحوي مع الشواهد يقربها من صناعية الأمثلة أو يكسبها شيئا من صفات الصناعة النحوية.

٢- المثال والخطاب الواصف.

انتقد عدد من المحدثين صفة المصنوع[١٥] في الأمثلة المضمنة في النحو العربي واعتبروها من أسباب تراجع مستوى الطالب العربي في هذا المجال: «إنّ أزمة الطالب والنحو العربي في غالبيتها أزمة مثال لا أزمة قاعدة نحوية [...] [فهي] تدور في فلك أمثلة نحوية مصنوعة جافّة «[١٦]. لكننا نرى أن الأمر على خلاف ذلك، ونبينه بعد الوقوف على تعريف المثال. جاء في لسان العرب: « مثلَ الشيء بالشيء سوّاه وشبّهه به وجعله مثله وعلى مثاله،على قاعدة أنّه يسدُّ مسدَّهُ»[١٧]. فهو نظير لأصل يؤتى به لسبب من الأسباب عسى أن يجري مجراه أو يجسّده خاصة إذا كان الأصل أقرب إلى التجريد. فنحن نمثل للكرم بسلوك حاتم الطائي وللإيثار بما تفعله الأم مع أبنائها ... وندعي أن من شروط المثال أن يكون أحسن الصور التي تجسد الممثّل له حتى تحصل الفائدة المرجوة من طلبه. ويطلق المثال في الاصطلاح «على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله[١٨] إلى فهم المستفيد كما يقال : الفاعل كذا ومثاله زيد في « ضرب زيد» وهو أعمّ من الشاهد [...] يعني أن المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإيضاح العموم»[١٩]. فهو في الصناعة النحوية مكوّن به تتقوَّم القاعدة قيمته في إتمامه لها، وهذه الصفة مشتركة بينه وبين الشاهد؛ له وظيفة تعليميّة ومن خصائصه قبول التعميم؛ وهو بهذه الخاصية يختلف عن الشاهد كذلك. فشرط النص على كلام بعينه استعمله طرف بعينه، هذا الشرط الذي في الشاهد يجعله غير قابل للتعميم؛ أما المثال فإن النحوي يصنعه خاليا من الخصوصيات بحيث يكون قابلا للتعميم محتملا لتمثيل القاعدة التي جيء به كالجزء منها ولتمثيل حالات أخرى لا تحصى عددا تجري مجراه. فـ«ـضرب زيد» إنما هي شكل مبسّط يجري عليه كل كلام يتضمن فاعلا ، أو كما نقول اليوم «فا» من (ف+فا). وهذا يعني أنّ المثال هو عمليّة إجراء مصنوع يكون تجسيما للقاعدة اللغويّة يعتمده النحوي ليضمن سلاسة بلوغ القاعدة النحويّة، فالمثال كلام صناعيّ يترجم القاعدة التركيبيّة النظريّة في منجز لفظيّ معجّم تعجيما مبسطا.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حاولت فرنسين سيكورال[٢٠] أن تعرّف المثال من زوايا نظر متعددة:» المثال في الحقيقة تلفّظ جديد مقحم في تلفّظ أول [...] وهو في نفس الوقت نُتفة من خطاب وطريقة لتقديم القاعدة في صورة اشتغالها في اللسان[...] وهو بنية منوال تَعرض اشتغال القانون اللغوي بشكل أقلّ تجريدا وأكثر استئناسا بالبيداغوجيا من التلفّظ بالقاعدة نفسها [...] لكنه ضرب من « الخطاب» كذلك لأنه يُقدَّم في الغالب في شكل ملابسات مقامية يتخيّلها المدرّس، فلا يتماهى مع القاعدة التي يمثّلها»[٢١].

أكدت هذه الباحثة خصائص أربع للمثال في النحو:

– الخاصية الأولى هي تقنية الإقحام التي يلجأ إليها النحوي للمزاوجة بين خطابين من صنفين مختلفين. فقوانين النحو من الخطاب الواصف في حين أن المثال مما يمكن أن يكون من الخطاب الموصوف. ورغم أن الخطاب الواصف والمثال كليهما من باب المصنوع، فإن المثال أقرب إلى الموصوف منه إلى الواصف؛ لأنه كلام يجري على لسان النحوي جريان الشاهد على لسان الناطقين باللغة في قضاء شؤونهم الحياتية.

– الخاصية الثانية تتعلق بوظيفة المثال في الصناعة النحوية. فالمدونة النحوية تتضمن في الحقيقة ثلاثة أصناف من الخطاب: خطاب تجريدي محض هو القواعد أو القوانين الواصفة، والشواهد وهي كلام منتزع من خطاب متحقّق تماما، وخطاب بين بين قوامه الأمثلة، وهي كلام يصنعه النحوي من أجل تقديم صورة لاشتغال القاعدة في نظام اللغة. فإذا كانت وظيفة الشاهد إقامة الحجة على صدق القاعدة في استعمال من يوثق بكلامهم، فإن وظيفة المثال هي تجسيد لاشتغال القاعدة في الممكن من الكلام دون أن يكون بالضرورة مستعملا. ويمكن أن نضيف أن المثال يوفر للنحوي أبعادا تجريبية لا يوفرها الشاهد. ذلك أن المثال – بسبب ما يتميز به من بساطة في البنية المعجمة– تُتجنب فيه كل مظاهر التعقيد التي في الشاهد. وبذلك يصبح مادّة طيّعة للاختبار، فيُجري النحوي على المثال العمليات المتاحة في الظاهرة اللغوية كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة وما جرى مجراها ليرى استتباعات هذه العمليات على النظام اللغوي. بل نرى أن المثال مادة طيعة تسمح للنحوي باستنفاذ إمكانات القول الممكنة في كل بنية: "يتمثل دور هذه الأمثلة المتعددة في صياغة قاعدة أقرب ما تكون إلى الدقة، قادرة على التعرّف على كل وجوه التحقق الممكنة (ولا شيء غير ذلك)

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

قدرتها على التعرف على كل القيود"[٢٢]. فيقف النحوي عندئذ على ما هو مقبول منها وماهو غير مقبول وبذلك يمكن أن يميّز بين الموجود بالفعل أي المستعمل والموجود بالقوة بما فيه من ممكن يقبله النظام ومتعذّر الوجود لا يقبله النظام، شأن ما فعله الخليل بالجذور المعجمية وتقليباتها. بهذا وبه فقط يكتشف النحوي جوانب من الطاقات الإبداعية المختزنة في اللغة، فتكتسب النظرية النحوية الأبعاد التوقعية المطلوبة اليوم في كل نظرية علمية.

– الخاصية الثالثة تتمثل في أمثَلة المثال. نقصد به أنه يفترض في المثال أن يكون البنية المنوال التي تمثل للقاعدة خير تمثيل. وكنا أشرنا إلى ذلك في المعنى اللغوي للمثال. فالفرق بين الشاهد والمثال هو أنه يوجد في الشاهد من شوائب الوقائع اللغوية المعقدة ما لا يتيسر معه توضيح القاعدة. بينما وجه صناعة المثال يوفر للنحوي فرصة صياغة كلام يمثّل القاعدة أحسن تمثيل؛ وهذا يسمح لنا أن ندعي أن المثال يبسّط ما في القاعدة من تجريد محض بتجريد دونه تمحّضا ويقرّبها من الواقع؛ فوجه من المثال ينظر إلى القاعدة ووجه يتشوّف إلى المتحقق. وتتصل هذه الخاصية اتصالا وثيقا بالوظيفة البيداغوجية التي يطلب من المثال تحقيقها. فالنحو وصف للغة من أهدافه الغالبة تعليم اللغة الثانية – أي ما بعد اللغة الأم– وذلك لا يتم إلا بالصناعة. ومن شروط نجاح هذه العملية التبسيط والتقريب.

– الخاصية الرابعة تهمّ الجانب الإحالي من المثال. فالفرق بين المثال والشاهد هو أن الشاهد قيل في ملابسات معينة وسياق لغوي محدد، لا يذكرهما النحوي في الغالب اختصارا؛ لكن يمكن استرجاعهما في الغالب كما يفعل شراح شواهد كتب النحاة. أما المثال فإنه شكلٌ أنبوب مجرّد[٢٣] من كل الوقائع، يبدو كما لو كان كلاما لا يربطه بالمتحقق رابط.ولعلّ الوظيفة التعليمية للمثال هي التي تفرض على معلم النحو– كما تفرض على النحوي– أن يصنع للمثال ملابسات وسياقا لغويا يقربان فهمه للمتلقي لما في الملابسات والسياق من تمثيل لوضعية التلفظ ومن قدرة على مزيد إضعاف الجانب المجرد من المثال.

– ما يمكن أن نضيفه في هذا السياق هو أن صفة الصناعة التي في المثال غير صفة الصناعة التي في قوانين اللغة. فقوانين اللغة صناعية لأنها من باب الكلام على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الكلام؛ أما الأمثلة المعتمدة في التدليل على القوانين فإنها مصنوعة لأغراض بيناها أعلاه، وقد صنعها النحوي معوّلا على حدسه باعتباره ناطقا باللغة ولادة وباعتباره نموذجا ممن يمكن اعتبارهم مخبرين[٢٤] informateur مُعتمَدين في توثيق اللغة. وهذا الأمر يجعل المثال شبيها بالشاهد، وقد رأينا أعلاه خصائص تجعل المثال والشاهد قريبين أحدهما من الآخر. لكن – على المستوى النظري على الأقل– يظل الشاهد مميزا بأن نسبته إلى قائل بعينه تجعل له من الموثوقية ما ليس للمثال؛ ويظل المثال مميزا ببساطته البنيوية الممكنة من اعتماده خير ممثل للقاعدة، الميسرة لتقريب القاعدة من المتعلّم والسامحة للنحوي بإجراء ما يحتاجه من العمليات الاختبارية. وفي كل الحالات يمكن أن نذهب إلى تنزيل المثال والشاهد من الظواهر اللغوية منزلة الصفحة البينيّة interface الرابطة بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، على أن يكونا على درجتين مختلفتين من هذه الصفحة. فإقحام الشاهد في الخطاب الواصف يضعف من طبيعيته، واعتماد المثال لتجسيد وجوه الخطاب الواصف يكسبه مرتبة من مراتب اللغة الموصوفة. وهكذا نرى أنّ الشاهد بحكم الأصل مشدود إلى اللغة الموصوفة وبحكم تنزيله في كتب النحو جار مجرى المثال، ونرى أن المثال بحكم مجاورته للشاهد له وجه طبيعي وبحكم تجسيده للقاعدة النحوية مشدود إلى اللغة الواصفة.

III. الشاهد والمثال في النحو بين الضرورة التوثيقية والدواعي التعليمية.

كان نظرنا في إشكاليات موضوع البحث إلى حدّ هذه المرحلة موجّها إلى ما نعتقده مشتركا في الصناعة النحوية بين ما ينسب إلى الأنحاء التقليدية خاصة. وكان ذلك من أجل أن نخصص هذه الفقرة لدراسة هذا الجانب في التراث النحوي واستتباعاته في تعليم قواعد النحو. وإننا لنرغب في الوقوف على أسباب اعتماد النحاة للشواهد والأمثلة في صناعتهم؛ عسانا نستأنس بذلك وبالمقاربات التعليمية الحديثة لتقديم مقترح في تعليم القواعد النحوية . ولعلنا نركز على كتاب سيبويه (تـ ١٨٠هـ)، لأنه هو الكتاب الذي رسم معالم الصناعة النحوية العربية وأوجد فيها سننا لم يخالفها النحاة بعده إلا في ترتيب المادة النحوية وصياغة المفاهيم عندما تأثر النحاة بالمنطق بداية من ابن السراج (ت ٣١٦ هـ).

١- منزلة الشاهد في الصناعة النحوية العربية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

حظيت الشواهد بعناية خاصة في الصناعة النحوية العربية. فقد وضعوا شروطا دقيقة ومشددة لما يحتجّ به من الكلام العربيّ تستند إلى معطيات جغرافية وتاريخية[٢٥] حتى ضيّقوا على أنفسهم واتُّهموا بالصفوية وتكليس اللغة العربية. وما نراهم كذلك إنما الأمر مرتبط بتصورهم لحقيقة الشاهد كما سنرى. ورغم هذا التضييق فإن الشواهد المعتمدة كانت عند النحاة كثيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن والشعر. فقد ذكر البغدادي أن الجرمي[٢٦] قال: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[٢٧]. وممّا يدل على الاهتمام بالشواهد النحوية أن الاهتمام قد توجه إلى شرح هذه الشواهد الشعرية بالخصوص، بتدقيقها وذكر الملابسات المصاحبة لقولها وتوضيح المقصود من إيرادها في كتب النحو. نذكر من ذلك أن شواهد سيبويه من الشعر بلغ عددها إلى حدود القرن السابع للهجرة ثمانية عشر شرحا[٢٨].

لا نجد في ما اطلعنا عليه من كتب النحاة تعريفا صريحا للشاهد أو ذكرا لما يختلف به الشاهد عن المثال. وينبغي علينا أن نعود إلى سياقات استعمالهم للفظ الشاهد حتى ندرك ما يقصدونه به. استعمل سيبويه لفظ « شاهد» في الكتاب ثماني مرات وجاءت اللفظة معرفة مرة واحدة ولم يستعمل لفظ «شواهد»[٢٩]. ورضي الدين الأستراباذي نفسه (تـ ٦٨٦ هـ) لم يستعمل في شرح الكافية لفظ « شاهد» إلا سبع مرات. ولعلّ الأمر يرجع إلى أن الشاهد كلام صدر عن ذات بعينها ينسب إليها؛ لذلك لا يحتاج النحوي للتنبيه إليه على أساس أنه شاهد. ولعل سياق الاستعمال يقوم دليلا على ذلك:

أ. « أمّا قولهم: يا ضاربا غلامَه [...] بالإعمال [...] فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به»[٣٠]؛

ب. "وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب"[٣١]؛

ج. "قال الزجاج[٣٢] نقلا عن المبرّد[٣٣][...] . قال أبوعلي[٣٤]: لا شاهد له وهو بعيد من القياس»[٣٥]؛

د. "قال: إن البيت مصنوع. يروى عن اللاحقي[٣٦] أن سيبويه سألني في تعدّي (فعِلٌ) فعملت له هذا البيت»[٣٧]؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

هـ. "وما حكى الزمخشري[٣٨] من قولهم: ها إن زيدا منطلق، وها اِفعل كذا؛ مما لم أعثر له على شاهد»[٣٩].

ينبه الأستراباذي في (ب) و(ه) و(ج) أعلاه إلى أن النحاة كانوا يميزون بوضوح بين المفترض من الكلام، ذلك الذي يصنعه النحوي تمثيلا للقاعدة، والكلام الذي ينتجه العربي في ملابسات تواصل طبيعية، وهو الذي يدخل في صنف الشواهد. والتأكيد متأت من صفة الوثوقية التي في الشاهد، فهو لا يكون كذلك إلا إذا توفر فيه ضمان الانتماء إلى كلام العرب . ولا يتردد النحاة في انتقاد بعضهم لبعض إذا حدثت مغالطة في هذا المجال، فالسياق (د) يفيد أن الشاعر أبان اللاحقي صنع بيتا لسيبويه، ونظرا إلى افتقار هذا الكلام لصفة الطبيعية فإن النحاة طعنوا في وثوقيته وأخرجوه من باب الشواهد. ويتضح في السياق (أ) صريح التمييز بين المفهومين باستعمال مصطلح المثال لما يضعه النحوي من قول يدعم القاعدة، ومصطلح شاهد لما هو موثق من الكلام بنسبته إلى مصدره؛ سواء أكان القرآن أو كلام العرب شعرا كان أو نثرا. والحد الفاصل بينهما إنما هو أن الأول طبيعي والثاني صنع لمناسبة القاعدة. والجدير بالذكر في هذا السياق هو أن الحديث النبوي لم يكن مما يعتمده النحاة إلى حدود القرن السابع للهجرة تقريبا لأنه لم يكن يروى باللفظ منسوبا بل بالمعنى؛ لكن ذلك لا يعني أنه لم يكن يعتمد تماما فسيبويه يدرجه ضمن كلام العرب دون نسبة[٤٠]. ولعل ذلك يرجع إلى حرص النحاة على الجانب الوثوقي من الشواهد.

٢- منزلة المثال في الصناعة النحوية العربية.

خلافا للفظ "الشاهد" استعمل لفظ المثال بصوره المختلفة في كتاب سيبويه إحدى وتسعين ومائة مرة[٤١]، واستعمل لفظ «مثل» ثماني وثمانين ومائتي مرّة. وقد يعني ذلك أن سيبويه كان حريصا على استعمال اللفظ الذي يفصل بين الشاهد الموثق والمثال المصنوع. لكننا نأخذ بهذا الاستنتاج بكثير من الحذر[٤٢]؛ فكثيرا ما يستعمل سيبويه لفظ المثال في معنى الميزان الصرفي: «اعلم أن التصغير إنما هو الكلام على ثلاثة أمثلة، على فُعَيل وفُعَيعِل و فُعَيعِيل»[٤٣] و«هذا باب ما كان على مثال مَفاعِل ومَفاعيل. اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة...»[٤٤]. ويستعمل سيبويه لفظ المثال في المفهوم الاصطلاحي الذي بيناه: «...

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وذلك قولك: سقيا ورعيا، [...] كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله [...] وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصبٌ [...] فهذا تمثيل ولا يُتكلّم به»[٤٥]. فالتمثيل أي لجوء النحوي إلى المثال في الصناعة النحوية غير الكلام على حقيقته؛ وإنما هو قول يسوقه النحوي استئناسا أو تقريبا. الشاهد هو «سقيا ورعيا» تقوله العرب والتمثيل هو «سقاك الله ورعاك الله» قالها سيبويه شارحا لا مستعملا.

يبدو لنا أن استعمال سيبويه للمثال في معنى الميزان الصرفي له ما يبرره من حيث العلاقة بين مفهوم الميزان الصرفي والمثال بالمفهوم الاصطلاحي الذي ذهبنا إليه. ذلك أن الميزان الصرفي هو بنية مجردة خالية من كل إحالة معجمية. وإنما هو عدد من الحروف الأصول والزوائد الاشتقاقية التي لا تعني شيئا سوى أن تكون أداة للقيس لا قيمة فيها إلا لهذا الجانب. ألا ترى أن وحدات القيس عموما لا تهم فيها المادة المعتمدة؟ فهل يختلف الأمر لو أننا اعتمدنا في قيس الطول مترا من القماش أو من الحديد أو من الخشب؟ ذاك هو شأن الميزان الصرفي، سمي مثالا بسبب من هذا الفراغ من المعنى الإحالي. بل إننا على ذلك نقيس المثال في النحو عموما ونعتبر أن النحوي يستعمله مفرغا من كل معنى إحالي حتى يكون التمثيل به قريبا مما ينبغي أن يتوفر في القاعدة من ثوابت، مقصيا لكل ما في الاستعمال من متغيرات. ولعلنا نزعم أنه ليس في ما يقوله النحاة من نحو «ضرب زيد عمرا» ووجوه تصاريفها أي دلالة تحيل على الضرب باعتباره وسيلة تأديب، كما أراد بعض المحدثين أن يفهموها[٤٦]، إلا على سبيل الفهم السطحيّ. ذلك أننا نعتقد أنّ الأمثلة المستعملة في قيس أوزان الكلم وفي قيس أبنية المركبات والجمل ليس فيها من الدلالة المعجمية إلا ما يقتضيه النحو من تقريب تعليمي. أما ما زاد عن ذلك من دلالة ترتبط بالحقائق المرجعية فالشواهد توفره. فشأن المثال في النحو ليس بعيدا عن شأن الأرقام والحروف الرموز المستعملة في الرياضيات (س، ص، أ، ب....).

٣- التداخل بين المثال والشاهد عند النحاة.

وقفنا على أهم الخصائص الفاصلة بين المثال والشاهد على المستوى النظري، ونريد أن ننظر في تصرف النحاة مع الضربين عند اشتغالهم على الظواهر اللغوية. وتتمثل الصورة المثالية لذلك في التمييز الصريح بين المثال والشاهد وذلك بنسبة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الشاهد إلى قائله والتوطئة للمثال بعبارات من قبيل "قولك" أو "أن تقول" وما جرى مجراهما:" واعلم أنّ" قلتُ" إنّما وقعتْ فى كلام العرب على أن يُحْكى بها. وإنما تَحْكِى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا، نحو " قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، لأنه يَحسن أن تقول: " زيدٌ منطلقٌ". [...] وتقول: "قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس". وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: «وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَّ اصْطَفَاكِ[٤٧]»[٤٨]. فالترتيب في هذه الحالة قائم على البدء بالتصريح بالقانون ثمّ التمثيل له باستعمال «نحو» فـ«تقول» ثم يؤتى بالشاهد من القرآن وكأنه من قبيل التقوية لسلامة القاعدة والمثال، فضلا عن أنّ الألفاظ التي يعجم بها المثال تساعد على تبيّنه.

تضعف القدرة على التمييز بين المثال والشاهد في مواضع كثيرة متعددة من كتب النحو. وأول ذلك كل ما كانت بنيته دون الجملة (يصطلح عليها عند النحاة في الغالب بـ«الكلام») من أشكال لغوية. فقد ذكرنا أن من شروط الشاهد أن يكون من الاستعمال الطبيعي للغة، ويستتبع ذلك أن يكون ممّا تمّ التواصل به، والتواصل لا يتمّ إلا بالجملة أو ما يجري مجراها. لكن النحاة في تناولهم للألفاظ والمركبات يجتزئون ما يحتاجون إلى التمثيل به دون ذكر لسياق استعماله، وذلك نحو:«فالكَلِم اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائط»[٤٩]. لا شك أن هذه الوحدات المعجمية الممثل بها: رجل وفارس وحائط موجودة في الاستعمال الطبيعي للغة؛ لكن يبدو لنا أن سيبويه لم يقصد بها ذوات بعينها كما يجري الحال في الاستعمال؛ وإنما قصد بها على التوالي أجناس الإنسان والحيوان والجماد، ولعله أخرجها من سياقها تحييدا للجانب الإحالي وطلبا لإطلاق المعنى من قيوده. وهذا مما يجعلها من قبيل المثال لا الشاهد.

تتضمن المدونة النحوية كذلك حالات وردت فيها شواهد ينسبها النحاة إلى العرب أو بعض العرب أو كلام العرب. وذلك نحو:» هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه. وذلك **قولك**: «مررت بحية ذراع طولها، ومررت بثوب سبع طوله، ومررت برجل مائة إبله« فهذه تكون صفات كما كانت «خير منك» صفة. يدلك على ذلك قول **العرب**:«أخذ بنو

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فلان من بني فلان إبلا مائة». فجعلوا مائة وصفا. وقال الشاعر وهو الأعشى:

لئن كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمانِينَ قامةً وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السماءِ بُسلّمِ

فاختير الرفع فيه [...] **وبعض العرب** يجره كما يجر الخز حين يقول: «مررت برجل خزٌّ صفته» «ومنهم من يجره وهم قليل»[٥٠]. إذا استثنينا البيت المنسوب للأعشى باعتباره شاهدا وجدنا سيبويه يستعمل خمسةً من الأقوال نسب الثلاثة الأولى منها إلى المتكلم، وهذه من قرائن الصناعة لأنها مبنية على فرضية ما يمكن أن يقال، لكنه نسب الرابع إلى العرب، والخامس إلى بعض العرب. وإذا قارنا ما نسبه سيبويه إلى بعض العرب، أي الخامس، وجدناه مطابقا في بنيته للثاني المصنوع، وقد يصحّ هذا على ما بين الثالث والرابع من شبه، فضلا على أن ما نسب إلى العرب– وهو الرابع – فيه من التعميم والتجريد (فلان ، بنو فلان) ما يعتبر مقوما للمثال لا للشاهد. وذلك يعني في اعتقادنا أنّ النحاة يعتمدون في التمثيل أشكالا وسطى تقع في حيّز مشترك بين المثال المحض والشاهد المحض، فتكون جنسا ثالثا مشتركا بين الشاهدية والمثالية.

٤- معالجة الشاهد والمثال في التراث النحوي.

قدمت الحديثي بعض الصور التي ورد عليها اعتماد عنوان الباب والشاهد والمثال من حيث ترتيبها في كتاب سيبويه[٥١]، وغلّبت صورة منها دون حجّة صريحة، فضلا عن كون مدار اهتمامها كان أصول النحو لا كل القوانين باعتبارها كلاما واصفا في علاقتها بالشواهد والأمثلة كلاما موصوفا. ويبدو لنا أن معالجة المثال والشاهد في علاقتهما باللغة الواصفة عند سيبويه أو غيره من النحاة محتاج إلى الكشف عن بنية طرازية توضح وظيفة كل من المثال والشاهد في الصناعة النحوية، سواء أكانت هذه البنية مطردة عند النحوي أم غير مطردة. ويبدو لنا أن هذه البنية موجودة عند سيبويه: «واعلم أنّ **ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر**؛/ وذلك قولك:» حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبد الله هو الظريف»./ قال الله عز وجل: «وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ «[٥٢]/ . وقد زعم ناس أن «هو» هاهنا صفة. فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربى يجعلها هاهنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: «مررت بعبد

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الله هو نفسه». فهو هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب»[٥٣]. تقوم هذه البنية على أربعة مكونات. الأول حكم نحوي يتعلق بضمير الفصل؛ والثاني توظيف لمثالين مصنوعين يقع فيهما هذا الضمير بين منصوبين في الأول، وبين مرفوع ومنصوب في الثاني. ومن شأن هذا المكون أن يجسّد الحكم النحوي تجسيدا واضحا لا تعقيد فيه باختيار أشكال التركيبية البسيطة في الغالب، فغايته تقريبية. والمكون الثالث شاهد من القرآن، وفي مواضع أخرى قد يكون من الشعر، غايته وثوقية لكنه لا يخلو من التعقيد، ففاعل «يرى» مركب موصولي اسمي مفعوله مركب وصفي نعته مركب موصولي كذلك. ويلي ذلك مكوّن رابع، نجده فقط حيث يكون في المبحث خلاف أو مثال مضادّ[٥٤]، يرفض فيه سيبويه اعتبار ضمير الفصل صفة (بمعنى البدل) محتجّا بمثال مصنوع مرة أخرى وبمعرفته بكلام العرب. وقد بدا لنا أن هذه البنية طرازية لأنها تنزل كل مكون من المادة المعرفية النحوية مكانه؛ فتصدير الحكم لأنه هو المقصود الأهم تبليغه، أما باقي المكونات فإنها مساعدة على التبليغ، كل بحسب ما يتميز به من خاصية، بتقديم الأهم على المهم، وبتدرّج مقصود من البسيط إلى المعقّد. وفضلا عن ذلك تقوم هذه البنية دليلا على ما عبّرنا عنه بالتشارط بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، وعلى مابين المثال والشاهد من تكامل وتقاطع يجعلان وجودهما معا ضروريا في الصناعة النحوية.

لجأ النحاة إلى التوسل بالقول الشارح paraphrase في تعاملهم مع ما في اللغة الموصوفة من صعوبة؛ يستوي في ذلك المثال والشاهد. فمن ذلك شرح سيبويه لعبارة "سبحان الله[٥٥]": «زعم أبو الخَطّاب[٥٦] أنّ سُبْحانَ الله كقولك: بَرَاءَةَ الله من السُّوءِ، كأَنَّه يقول: أبرِّئُ براءةَ الله من السُّوء»[٥٧]. ولعل الصعوبة هنا ليست معجَمية أو إحالية وإنما هي تركيبية. فالشاهد مركب إضافي يسدّ مسدّ الكلام التام، ولذلك قرّب سيبويه دلالته بتقديم بديلين يعبّران عن مضمونه. ومن المثال المشروح نذكر: «وممّا ينتَصب على إضمار الفِعل المستْعَمِل إظهارُه، قولك: هَلاَّ خيراً من ذلك، وأَلا خيراً من ذلك، أو غيرَ ذلك. كأَنك قلت: أَلا تَفعلُ خيراً من ذلك ، أو أَلا تَفعلُ غيرَ ذلك ، وهَلاَّ غيرَ ذلك»[٥٨]. ورغم أنه يفترض أن يكون المثال قريبَ المتناول بسيطا

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فإن هذا المثال لا يخلو من الصعوبة بسبب ما فيه من حذف نبّه سيبويه بالقول الشارح إلى إمكان إرجاعه لأنه من قبيل «المستعمل إظهاره».

يستوي تعامل النحاة مع الشاهد والمثال كذلك في صناعة ملابسات المقام. ذلك أنه رغم ما رأيناه من اضطرار النحوي بحكم الصناعة إلى انتزاع الشاهد من سياقه، حتى إنه ليوهن منه الجانب الإحالي؛ ورغم ما ذكرناه من أن من خصائص المثال أنه فاقد لركن المرجع في الإحالة حتى يكون قريبا من تجريد الحكم النحوي؛ فإن النحوي يلجأ عند الاقتضاء إلى تصوّر الملابسات المقامية التي تساهم في إضاءة حكم من الأحكام الإعرابية في باب الحذف خاصة:» هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفِعْلُ المستعمَلُ إظهارُه فى غير الأمر والنهي. وذلك قولك إذا رأيتَ رجلاً مُتوجِّها وِجْهَةَ الحاجّ، قاصدا فى هيئة الحاجّ، فقلت: مَكّةَ ورَبِّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنَّه يريد مكّةَ؛ كأنَّك قلت: يريد مكّةَ والله [....] ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: «بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا[٥٩]»، أي بل نَتَّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا. كأَنه قيل لهم: اتَّبِعوا، حين قِيل: لهم كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى»[٦٠]. فالمثال والشاهد يشتركان في البدء بمنصوب لا يذكر في اللفظ ناصبه؛ لذلك صنع سيبويه للمثال ملابسات مقامية (هي التي سطرناها) تبرّر النصب بفعل «يريد». أما بالنسبة إلى الشاهد فإن سيبويه اقتبس من سياق الآية حوارا يبرّر استرجاع الفعل الناصب المحذوف. وفي مثل هذه الحالة تنتفي الخصوصيات الفاصلة بين المثال والشاهد لما يشتركان فيه من إشكالات تركيبية.

بيّنّا سابقا أنّ المثال، خلافا للشاهد، يمكّن النحوي من إجراء ضروب من المعالجة شبيهة بالتجارب التي يقوم بها عالم الطبيعة على جسم في فضاء المخبر. وتندرج في هذا السياق عملية التقديم والتأخير: «ومن النعت أيضاً مررتُ برجلٍ مِثْلِك. فمِثْلُك نعتٌ، على أنّك قلت هو رجلٌ كما أنك رجل. ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم يَنقص عنك فى شئ من الأمور [...] وكذلك مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ وكذلك نَحْوِك يُجْرَيْنَ فى المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدا، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ. ويونسُ[٦١] يقول هذا مِثْلُكَ مُقبِلا وهذا زيدٌ مِثْلَك إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّره جعله نكرة»[٦٢]. ومن فوائد هذه العملية أنها تبيّن تغير الأحكام الإعرابية بالنسبة إلى ما كانت رتبته في نظام اللغة محفوظة كالفاعل أو النعت وما

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

جرى مجراهما وبقاء الأحكام على حالها بالنسبة إلى ما رتبته غير محفوظة. لكن أكبر مزية قدّمها للنظرية النحوية العربية اعتماد النحاة المثال في صناعتهم تتمثل عندنا في الكشف عما يسمح به نظام اللغة من ممكن بجميع وجوه مقبوليته، وغير ممكن لا يقبله نظام اللغة: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: «أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً». وأمَّا المحال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره، فتقولَ: «أتيتك غداً وسآتيك أمس». وأما المستقيم الكذب، فقولك: «حَمَلتُ الجبلَ وشربت ماء البحر» ونحوه. وأما المستقيم القبيح، فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: «قد زيداً رأيت وكي زَيدٌ يأتيك» وأشباه هذا. وأما المحال الكذب، فأن تقول: «سوف أشرب ماء البحر أمسِ» [٦٣]. فقد اعتمد سيبويه قيمتيْ المستقيم والمحال بالصفات التي تسمح بها كل واحدة منهما، وما يمكن أن تشتركا فيه نظريا (الكذب) ليوضّح ما يسمح به نظام الإسناد وما لا يسمح به. ولم يقف سيبويه عند اعتماد التقليب والقياس على المستوى النظري وإنما رجع في حالات كثيرة إلى واقع الاستعمال ليراقب سلامة ما تُوصل إليه عملية القياس العقلية: «وأما قول النحويين: «قد أعطاهوك وأعطاهوني»، فإنما هو شئ قاسوه، لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّم به هينا»[٦٤]. وتشمل عمليات التجريب اختبار النفي والإثبات وما جرى مجراهما من وجوه الكلام: «ولا يجوز لـ«ـأحدٍ» أن تَضعه في موضعٍ واجبٍ، لو قلتَ: «كان أحدٌ من آل فلان»، لم يجز؛ لأنّه إنما وقع في كلامهم نفْياً عاماً. يقول الرجلُ: «أتاني رجلٌ»، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: «ما أتاك رجلٌ» أي أتاك أكثرُ من ذلك؛ أو يقول: «أتاني رجلٌ لا امرأةٌ»، فيقال: «ما أتاك رجل» أي امرأة أتتْك. ويقول: «أتاني اليومَ رجلٌ»، أي في قوّته ونفاذه؛ فتقُول: «ما أتاك رجلٌ» أي أتاك الضُّعفاءُ. فإذا قال: «ما أتاك أحدٌ»، صار نفياً عامّا»[٦٥]. فلم يكتف سيبويه بالحكم بالمنع وإنما صنع ملابسات سياقية تفسر سبب الامتناع. وتصل عملية تجريب المثال بتقليبه على وجوهه الممكنة إلى افتراض يذهب بالنحوي إلى تصوّر حالات قد نستبعدها، لكن في نظام اللغة ما لا حد له من إمكانات التوليد:» وزعم الخليل أن فعولاً ومفعالاً إنما امتنعتا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف به المؤنث؛ كما يوصف

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بعدلٍ وبرضًا. فلو لم تصرف حائضا لم تصرف رجلا يسمى قاعداً إذا أردت القاعد من الزوج؛ ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضارباً إذا أردت صفة الناقة الضارب ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمى عاقراً. فإن ما ذكرت لك مذكر وصف به مؤنث كما أنّ ثلاثةً مؤنثٌ لا يقع إلا لمذكرين»[٦٦]. فإذا سمح الاستعمال بوصف المؤنث بلفظ ظاهره التذكير كما في « امرأة حامل» فلا شيء يمنع من أن نفترض إمكان تسمية الرجل، مع أنه مذكر، بصفة المؤنث، وينبغي النظر عندئذ فيما يستتبع هذه الحالة من حكم إعرابيّ تصريفيّ.

يبدو لنا أن المثال هو الأداة المخبرية التي يوفّرها النحوي لنفسه عند ممارسته للصناعة النحوية. فإذا كان عالم الحيوان قادرا على انتزاع الحيوان الذي يدرسه من محيطه الطبيعي وجلبه إلى المخبر ليجري عليه تجارب معينة؛ فإنّ النحوي يجرد المثال مما جرت عليه الألسنة في طبيعة التواصل بين العرب من ضروب الكلام، فيقلب المثال على وجوهه تقليبا أسس له الخليل[٦٧] في كتاب العين. ويكشف بذلك عما لا يكشفه الشاهد من حالات. فالاستعمال ضعيف لأنه لا يستوعب كل الوجوه المتوفرة في طبيعة اللغة. ولعلّ عمليات الاختبار التي ذكرنا نماذج منها تشهد أن النحو العربي التراثي يتوفّر فيه شرط من شروط النظرية العلمية في التصوّر الحديث. فالنظرية العلمية المتجاوزة للتصور الوضعاني تشترط أن تكون للنظرية كفاءتان: وصفية وتفسيرية. والنحاة العرب قد وصفوا بالشاهد ما هو موجود من كلام العرب الذي انتقوه مدونة لكلامهم؛ وأتاح لهم المثال فرصة الارتقاء بالنظرية إلى التفسير تفسيرا لا يقف عند بيان اشتغال الموجود وإنما يتجاوزه إلى الكشف عن المتوقع وجوده مستقبيا أو محالا.

٥- خواطر في اعتماد المثال والشاهد في تعليم قواعد العربية.

ذكرنا سابقا أن بعض المحدثين اعتبر أن أزمة تدريس النحو راجعة إلى الأمثلة المعتمدة لا إلى القواعد في حدّ ذاتها. فصفة الصناعة في المثال تجعله جافا بعيدا عن الواقع لا تحفّز المتعلم ليقبل على المادة النحوية. والرأي عندنا هو أنّ اعتماد بعض المفاهيم الحديثة المجمع عليها بين أهل النظر في التعليم والتعلّم ضروري لتوجيهنا إلى الإقرار بسلامة هذا الرأي أو مخالفته. وقد رأينا من المفيد أن نحصر ذلك في مفاهيم ركائز أربعة هي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الطلاقة fluency والمدخلات input والمخرجات output والتفاعل interaction.

تعرّف الطلاقة بأنها «القدرة على الكلام والقراءة بسرعة وبدقّة ودون إفراط في التردد، والتلقائية في تنفيذ بعض مظاهر الأداء في اللغة الثانية مثل النطق والمعالجة النحوية والتعرف على الكلمات»[٦٨]. ويبدو لنا أنها الحالة التي يدركها متعلّم اللغة الأمثل في نهاية العملية التعليمية باعتبار أنّ التلقائية في استعمال اللغة الثانية مؤشّر على تمام عمليّة الاكتساب تماما يقرّب المتعلّم من مستوى الناطق باللغة ولادة. ولئن كانت الطلاقة مؤشّرا يقاس بالأداء الشفهي كلاما وقراءة فإنها لا تتحصل عند المتعلّم إلا إذا كان قادرا على فهم ما يتلقاه من رسائل، وإنتاج الردود المناسبة لها بصورة مسترسلة لا تعثّر فيها، واعتماد إستراتيجيات تحول دون توقف عملية التواصل إذا ما طرأ طارئ على الفهم أو على معرفة اللفظ المعبر عن المقصد أو على القاعدة النحوية المطلوبة لذلك. وبذلك يمكن القول إنّه يتعذّر على متعلّم اللغة أن يدرك هذه الوضعية إذا لم يكتسب مفرداتها ولم يتعلّم نحوها بالشكل الذي يضمن الفهم والإنتاج والتلقائية والقدرة على التفطن إلى الحلول التي يتجنّب بها التعثّر في عمليّتي التلقي والإرسال. ولعلّنا بعد حين نبيّن دور اعتماد المثال والشاهد في تحقيق هذه النتيجة.

تُجمع نظريات اكتساب اللغة الثانية، رغم اختلاف منطلقاتها[٦٩]، على أهمية الاعتناء بالمدخلات في العملية التعليمية. والمقصود بها هو مجموعة « البيانات التي يتعرّض إليها المتعلم أثناء العملية التعليمية»[٧٠]. في هذا السياق تقدّم باحثون بمقترحات[٧١] تضمن جودة المدخلات في العملية التعليمية لعلّ أهمّها ثلاثة: قابليّة الفهم والقدرة على الاستعمال والاستيعاب. فلا يتيسّر للمتعلّم أن يتحفّز لتعلّم اللغة الثانية إلا إذا كانت الموادّ التعليمية، مسموعة كانت أو مقروءة، في متناول فهمه. ولا يكفي أن يكون المتعلّم قادرا على فهم المدخلات ليتقدّم في العملية التعليمية بل من الضروري أن يكون قادرا على استعمال القواعد النحوية ، على سبيل المثال، في التعبير عن مقاصده. وليست كثرة المدخلات في حد ذاتها مهمّة بقدر أهميّة ما يستوعبه المتعلّم منها. لذلك يتعيّن أن لا يلتبس علينا الفرق بين المدخلات input ونسبة المستوعب منها intake. ومن هنا يتأكد لدينا أن تعريض المتعلّم لعدد هائل من المفردات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لا يكون مفيدا إلا بقدر ما يحصّله منها؛ وقس على ذلك القواعد النحوية، فليس الغرض أن تحتوي المقررات التعليمية كل القواعد أصولا وفروعا، فتعرض كلها على متعلّم اللغة؛ وإنما الأهمّ أن تكون من قبيل المدخلات القابلة للفهم والتوظيف في الاستعمال بما يثبت أن المتعلم قد استوعبها.

يحيل مصطلح المخرجات في تعليم اللغة الثانية على ما ينتجه المتعلّم من لغة منطوقة كانت أو مكتوبة. وإذا كانت التصور التقليدي يكتفي في العملية التعليمية بأن يردّد المتعلم ماتعرّض له في مختلف الأنشطة، فإن التصوّر الحديث يتجاوز ذلك ويوسّع أفق المخرجات لتكون منتجا لغويا مطابقا من حيث محتواه لحقيقة مقاصد المتعلّم ومراعيا لقوانين اللغة المتعلَّمة صوتا وصرفا وتركيبا وموافقا لمقتضيات المقام الذي أنتج فيه. ونظرا إلى أن المخرجات تمثّل حصيلة العملية التعليمية فقد ضُبِطت لها ثلاث وظائف[٧٢]:

– اختبار الفرضية hypothesis testing: تكون المخرجات دليلا على أن المتعلم يتصرّف تصرّفا يدلّ على أنه يختبر سلامة الأبنية والدلالات المدخلة في اللغة الثانية باستمرار. فيكون قادرا على سبيل المثال على تصحيح أخطائه أو أخطاء مخاطبه بالرجوع إلى ما تعلّمه من أنظمة اللغة.

– التغذية الراجعة feedback: وهي وظيفة تصحيحيّة واعية، تتمثل في أنّ المتعلّم يدرك مرجعية التصحيح ويستطيع تحديد وجوه القوانين التي يستند إليها في تصحيح الأخطاء بالخصوص؛ سواء تعلق ذلك بالمعجم أو بمختلف المستويات النحوية.

– الآلية automacity: وتتمثّل في تحوّل المتعلّم من معالجة أساسها المعنى إلى معالجة أكثر اعتمادا على التركيب والنحو. ذلك أن المعالجة القائمة على المعنى لا تيسّر فهم تراكيب اللغة، ولعلها تقف في حدود التصور التقليدي المؤسَّس على ترديد المحفوظ في الذاكرة. أما المعالجة النحوية فإنّها تنتقل بالمتعلّم من المحدود الذي هو قوانين النحو إلى اللامحدود وهو التعبير عن كل المقاصد حتّى ما يستجدّ منها ولم يكن المتعلم قد تعرّض له أثناء العملية التعليمية.

تعكس هذه الوظائف الصفات التي يفترض أن يكون عليها سلوك متعلّم اللغة الثانية عند تمام الاكتساب، بما هو محصَّل العملية التعليمية؛ لكنّها لا تضيء لنا بعض

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الآليات التي ينبغي أن تعتمد لكي تكون المخرجات على درجة من الجودة التي تحقق الأهداف التعليميّة.

يوصف بمفهوم التفاعل سلوك أساس للمتعلمين أثناء العمليّة التعليمية داخل الفصل. ذلك "أنّ كلّ ما يجري في قاعة الدرس إنّما يكون عن طريق حدثانٍ حيّ قوامه التفاعل شخصا لشخص"[٧٣]. فالمتعلّمون المشتركون في العملية التعليميّة يتبادلون الآراء ويتحاورون في سياق تعليميّ يسمح لبعضهم عند الاقتضاء بقطع مجرى الحديث بسبب صعوبة طارئة في فهم مفردة أو تركيب أو فكرة أو من أجل رفع التباس عارض في التواصل. ويبدو لنا أنّ إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل في موضوع ما داخل الفصل يحدّ من صفة الصناعة في العملية التعليمية، ويقرّب تصرّف متعلّم اللغة الثانية داخل الفصل من تصرّف متعلّم اللغة الأولى في المحيط الطبيعيّ. فالتفاعل بين المتعلّم ونظيره يؤسّس لعلاقة أفقيّة يستفيد منها الطرفان لتطوير مستوى الاكتساب إلى الأفضل؛ فتتمّ تلك العملية بضرب من اليسر والتلقائية التي لم تكن موجودة في التعليم التقليديّ المؤسَّس على علاقة عموديّة بين المعلّم والمتعلّم.

نعتبر أنّ الأمثلة والشواهد من المدخلات الممكن اعتمادها في تعليم قواعد اللغة الثانية. و من المفيد في اعتقادنا أن نذكّر بأنه قد تقرّر في ضوء المناهج الحديثة أن تدريس قواعد اللغة الثانية يتمّ على مرحلتين: النحو الضمني implicit فالنحو الصريح[٧٤]. explicit وإننا لنزعم أنّ للمثال والشاهد دورين متكاملين في هذا الشأن. فالمثال بما يتميز به عن الشاهد من تبسيط يرفع نسبة المستوعب intake من المدخلات input. ذلك أن المثال يمثّل القاعدة أحسن تمثيل دون أن يسمي مفاهيمها الصناعية. والبدء في تعليم القاعدة بالمثال دون التصريح بها يعين المتعلّم على تثبيت بنيتها في الذاكرة في انتظار أن يقع التصريح بها في مرحلة النحو الصريح. أمّا الشاهد فإنه يحقق وظيفتي اختبار الفرضية والتغذية الراجعة المذكورتين أعلاه. ألا ترى أن المتعلّم، خاصة إذا تجاوز مرحلة الطفولة، محتاج إلى ضرب من الاقتناع الذاتي بمنطق اللغة؛ ولا يتم له ذلك إلا إذا أدرك القاعدة ووازن بينها وبين وجوه من استعمالها في الشواهد. لذلك نرى أن اعتماد المثال والشاهد يكون بنسبتين متفاوتتين بين مرحلتي النحو الضمني والنحو الصريح.

تبيّنت جدوى اعتماد المثال في تعليم القواعد والمعجم فيما يطلق عليه التدريبات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

البنيوية structural drills التي ظهرت مع المدرسة التوزيعية بالخصوص. وهي تدريبات تعلّم اللغة الثانية بالاستماع والإعادة والاستبدال والتغيير ... على نحو يثري الزاد المعجميّ ويرسّخ القواعد النحوية مستعمَلة بالأمثلة. ولعلّ إجراءها داخل الفصل شفهيا وبالتكرار يضمن حصول ثلاثة أهداف:

– تحقيق وظيفة الآلية automacity. فتكرار بنية المثال سماعا ونطقا يكسب المتعلّم سرعة في الفهم وطلاقة في النطق.

– يحقق اعتماد المثال مفهوم التفاعل interaction. ذلك أنّ إجراء التدريبات البنيوية يقتضي اعتماد ثنائية منبّه / ردّ فعل؛ على نحو يجعل المتعلّم يتواصل مع المعلم مرة ومع متعلّم آخر مرّة أخرى ليكرر المثال ويستبدل ما ينبغي استبداله بالتغيير أو دون تغيير.

– يسمح المثال بالانتقال من المحدود إلى اللامحدود، وهذا من وظيفة الآلية كذلك، فإذا رسخت البنية التي يتعرّض إليها المتعلّم في المدخلات في ذهن المتعلّم بالتكرار؛ أصبحت من قبيل المستوعب الذي يبني عليه المتعلّم صياغة ما احتاج إليه من تعبير عن المقاصد.

يبدو لنا إذن أن فوائد اعتماد المثال في تعليم قواعد اللغة الثانية تجعل الاستغناء عنه متعذّرا؛ بل إننا لا نرى منهجا يمكن أن يكون ناجعا مفيدا دون أن يعتمده. ولعلّ اعتماد المثال في التراث النحوي العربي إنما هو من هذا الباب. فالنحو العربي نشأ في جانب منه لأسباب تعليمية وكثيرا ما يخالط التعليمي العلميّ والنظريّ التطبيقي في التراث النحوي.

خاتمة

اشتغلنا في هذا البحث بمفاهيم أساسية بينها فروق يحتاج إلى التفطن إليها حتى نتجنب اللبس في فهم المباحث التي تطرقنا إليها. فالاستعمال على هيئة وجوده في طبيعة التواصل بين العرب هو المادة التي انتقى منها النحاة مدونتهم التي اشتغلوا عليها. أما المدونة نفسها مجسدة في الشواهد التي انتزعوها من واقع التواصل الطبيعي فهي موضوع النحو الذي صنعوه. ولقد توسّلوا إلى هذه الصناعة بشكلين تجريديين شكل هو الأمثلة المصنوعة المتمثلة في أشكال لغوية انتزعوها من الشواهد بتجريدها من شوائب الاستعمال ومن مظاهر التعقيد، فكانت أداة طيعة أجروا عليها

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الاختبارات المتاحة طلبا لما تعذر الوصول إليه بالشواهد، فكشفوا عن طاقات اللغة الكامنة التي لا تظهر في الشواهد ولا في الاستعمال. الشكل التجريدي الثاني هو القوانين المتحكمة في اشتغال الظاهرة اللغوية وهي أكثر تجريدا من الأمثلة وأقل عددا، وهي حقيقةُ الغاية المرسومة للصناعة النحوية. ولعلّ لحضور المثال والشاهد متوازيين في الصناعة النحوية العربية بعدا تعليميا بينّا من خلاله ومن خلال استئناسنا ببعض المفاهيم الحديثة ضرورة اعتماد المثال في تعليم قواعد اللغة الثانية. وقد بيّنّا في مناسبات عدة أن بين هذه المفاهيم من التقاطع والاسترسال ما يبرّر اعتمادها جميعا لفهم ما بين الطبيعي والصناعي من الاسترسال. فالاستعمال أوسع من الشواهد التي في المدونة والشواهد أوسع من الأمثلة، والأمثلة أوسع من القوانين؛ لكن يفترض أن تكون القوانين، على قلتها مقارنة بالمدونة وبالاستعمال، أقوى من المفاهيم الثلاثة الأخرى لو قدرت على وصف الموجود وكشفت عن المتوقع الوجود؛ لولا أن الموجود والمتوقع الوجود مجتمعين هما ما تتحقق به الملكة الطبيعية للغة عبر التاريخ. والطبيعة تمتنع عن تسليم أمرها للصناعة.

لم ننتقد الصناعة النحوية العربية؛ ولو أردنا ذلك لوجدنا في كتب النحاة من وجوه الانتقاد الكثير. ولم تكن تلك غايتنا. فقد كفانا مؤونة ذلك ما فعلته مدرسة التيسير العربية[٧٥]. إنما غايتنا أن ننبّه إلى أن النحو العربي، منذ سيبويه- واضع أول كتاب فيه- تضمنت حشاه نواة نظرية صلبة قوية. وكان يمكن أن تتطور هذه النواة في اتجاه بلورتها وتطويرها؛ لكنها بقيت في المستوى الجنيني غير الصريح. ذلك أن التاريخ أراد أن يتجه النحاة إلى تنظيم المادة المعرفية وصياغة المفاهيم إلى حدود القرن الرابع؛ ثم داهمت الحضارة العربية النوائب فاتجه النحاة إلى بذل الجهد في التجميع والشرح وتحشية الشرح .

الهوامش

1. Kuentz Pierre. La rhétorique ou la mise a’ l’écart. In communications.16, 1970. p156.: en enseignant l’artifice on peut enseigner artificiellement une nature.

٢. بن حمودة رفيق. التنازع على السلطة بين الحجة النحوية والخطاب الشعري. مجلة

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الدراسات اللغوية. المجلد السابع عشر، العدد٣. مايو- يوليه ٢٠١٥م. صص ٤٥-٨٤.

٣ . بن حمّودة رفيق. الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. ٢٠٠٤.ص ٦٨ وما بعدها.

4 . De Saussure Ferdinand. Cours de Linguistique générale.1985. pp. 20-23, 415.

٥ . لغة كل قوانينها قياسية ولا شواذ فيها ولا انزياحات، وضعها طبيب العيون البولوني زمنهوف Zamenhof سنة ١٨٨٧ أرادها أن تكون لغة البشر أجمعين في العالم.

٦ . بن حمودة رفيق.٢٠٠٤. ٨٠ وما بعدها.

٧. م.ن. ١٠٥ وما بعدها.

٨. المفهوم مقتبس من الشريف محمد صلاح الدين. ٢٠٠٢

9. Fournier Jean Marie. 2016.p2 « Toutes les grammaires comportent des exemples. Il y a là sans doute une nécessité. Il n'existe pas de grammaire ...dont l'auteur se soit passé du recours à un corpus d'exemples, même parmi les auteurs de grammaires générales. Ces séquences linguistiques jouent un rôle fondamental dans l'épistémologie du discours grammairien : elles assurent la représentation de l'objet, la langue, que la grammaire tente de décrire ou de soumettre à des règles »

١٠. م.ن. ص ٢ .

١١. ابن منظور. لسان العرب. (ش،ه،د)

١٢. ابن منظور لسان العرب (ك،و،ن)

١٣. التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون. ص١٠٠٢.

١٤. م.ن. ص١٤٤٨.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

١٥. ليس المقصود بالمصنوع في هذا السياق الانتحال الذي اتهم به بعض الشعر إذ وُضع ونسب إلى من لم يقله من الشعراء. إنما المقصود هو أن المثال صاغه النحاة العرب من كلامهم تمثيلا ولم ينسبوه إلى أحد.

١٦. د. نعجة سهى فتحي. ٢٠٠٨. ص١.

١٧. ابن منظور.لسان العرب. (م،ث،ل)

١٨. كذا في الأصل ولعلها " لإيضاحها" أي لإيضاح القاعدة.

١٩. التهانوي. كشاف اصطللاحات الفنون. ص١٤٤٨.

٢٠. باحثة مختصة في تعليمية اللغات وعلوم اللغة بجامعة السربون بباريس.

21 . Cicurel, F. 1985. p 42.

«L'exemple est en effet une nouvelle énonciation, enchâssée dans la première ... l'exemple est à la fois un fragment de discours et une façon de donner une règle de fonctionnement de la langue ... une structure-modèle qui indique le fonctionnement du code de façon moins abstraite et plus pédagogique que l'énonciation de la règle elle-même. Mais l'exemple est aussi « discours » car il se présente fréquemment sous la forme d'une situation imagée par l'enseignant, il ne ressemble pas à la règle qu'il illustre.»

22. Marchello-Nizia Ch., Petiot, G.1977. p.88

«Le rôle de ces multiples exemples est d'aboutir a' la formulation la plus exacte possible de la règle, rendant compte de toutes les (et de rien que des) réalisations possibles, de toutes les contraintes. »

23 . Marchello-Nizia, Ch., Petiot, G. 1977. pp. 94, 96,103.

24 . Jacquot André. 1988. p13.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢٥. السيوطي. الاقتراح ... ص ١٩-٢٠.

٢٦. نحوي بصري توفي ٢٢٥ هـ.

٢٧. البغدادي. خزانة الأدب ...١/ ٨.

٢٨. الحديثي. ١٩٧٤. صص ٢٢-٢٤.

٢٩. الجدير بالذكر أن لفظة شواهد مستعملة في عناوين الكتب التي شرحت كتاب سيبويه في زمن مبكر (شرح شواهد كتاب سيبويه للمبرد تـ ٢٨٥ هـ).

٣٠. الأستراباذي. شرح الكافية. ٢/ ٤٦٦.

٣١. م ن. ٣/ ١٩٤.

٣٢. نحوي تـ ٣١١هـ.

٣٣. نحوي تـ ٢٨٥ هـ.

٣٤. أبو علي الفارسي. نحوي تـ٣٧٧هـ .

٣٥. م ن. ٣/ ٢٦٧.

٣٦. أبان اللاحقي. وهو شاعر تـ ٢١٢ هـ.

٣٧. م ن. ٣/ ٤٢٢.

٣٨. إمام في علمي التفسير والنحو خاصة تـ ٥٣٨ هـ.

٣٩. م ن. ٤/ ٤٢٤

٤٠. الحديثي. ١٩٧٤. صص٧٤، ١٤٥.

٤١. " مثال" ١٢٥ مرة، " مثالا" ٤ مرات." أمثلة" ١٠ مرات، " المثال" ٤٣ مرة، " الأمثلة" ٩ مرات.

٤٢. يحتاج الأمر إلى النظر في هذه الحالات واحدة واحدة لتأكيد الاستنتاج أو نفيه أو تعديله.

٤٣. سيبويه . الكتاب. ٣/ ٤١٥.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٤٤. م ن . ٣/ ٢٢٧.

٤٥. م ن. ١/ ٣١١-٣١٢.

٤٦. نعجة . ٢٠٠٨. ص ٢.

٤٧. آل عمران . الآية ٤٢.

٤٨. سيبويه. الكتاب. ١/ ١٢٢.

٤٩. م ن . ١/ ١٢.

٥٠. م ن . ٢/ ٢٨.

٥١. الحديثي . ١٩٧٤. ص ١٣٧.

٥٢. سبأ. الآية ٦ .

٥٣. سيبويه. الكتاب. ٢/ ٣٩٠.

٥٤. المثال المضادّ contre-exemple هو المثال الذي يخالف الحكم النحوي فيكون مقبولا رغم شذوذه و قد يكون خاطئا.

٥٥. استعملت في القرآن ٩ مرات.

٥٦. هو الأخفش الأكبر. أحد أساتذة سيبويه. تـ١٧٧ هـ.

٥٧. سيبويه. الكتاب. ١/ ٣٢٤.

٥٨. م ن. ١/ ٢٦٨.

٥٩. البقرة.١٣٥. " وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"

٦٠. سيبويه. الكتاب. ١/ ٢٥٧.

٦١. يونس بن حبيب، هو أحد أساتذة سيبويه. تـ١٨٢هـ

٦٢. سيبويه. الكتاب. ١/ ٤٢٣ .

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٦٣. سيبويه. الكتاب. ١/ ٢٦.

٦٤. م ن . ٢/ ٣٦٤.

٦٥. م ن . ١/ ٥٥.

٦٦. م ن .٣/ ٢٣٧.

٦٧. الخليل بن أحمد الفراهيدي. واضع أول معجم عربي ومستنبط علم العروض وأستاذ سيبويه، إليه ينسب سيبويه جزءا هاما من المادة النحوية التي في " الكتاب". تـ ١٧٠هـ.

68. Skehan 1998. In Zhang Shumei 2009. p 93.

٦٩. تركز السلوكية على دور المحيط الخارجي بما فيه من مثيرات في العملية التعليمية، وتركّز الذهنية على دور الذهن البشري بما فيه من جهاز طبيعي فطري فيها، أما التفاعلية فإنها تذهب إلى ضرورة تظافر مثيرات المحيط الخارجي وقدرات الجهاز الطبيعي الداخلي وتفاعلهما في العملية التعليمية.

٧٠. م.ن. ص٩٢.

٧١. م.ن. ص٩٢.

٧٢. جاس وسلينكر. ٢٠٠٩. صص ٤٢٨-٤٥١.

73. Allwright R.L. 1984. p156.

74. ZHENG Ling. 2015.

٧٥. بن حمودة. ٢٠١٦ . ضمن مجلة اللسانيات العربية . العدد ٣.

قائمة المراجع

أ. العربية

. ابن منظور محمد بن مكرم. لسان العرب. دار المعارف بمصر. د ت.

. البغدادي عبد القادر. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. ط. بولاق. القاهرة ١٩٣٠.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

. التهانوي محمد بن علي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تقديم وإشراف د.رفيق العجم. مكتبة لبنان ناشرون. ط١. ١٩٩٦.

. الحديثي خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٤.

. السيوطي جلال الدين. الاقتراح في علم الأصول. حيدر آباد. ط٢. ١٣٥٩ هـ.

. الشريف، محمّد صلاح الدين. الشرط والإنشاء النّحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات. منشورات كلية الآداب منوبة، ٢٠٠٢.

. بن حمودة رفيق. التنازع على السلطة بين الحجة النحوية والخطاب الشعري. مجلة الدراسات اللغوية. المجلد السابع عشر، العدد٣. مايو- يوليه ٢٠١٥م. ص ٤٥-٨٤.

. بن حمّودة رفيق. الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية. دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة. ط١ ٢٠٠٤.

. بن حمّودة رفيق. تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقية. ضمن مجلة اللسانيات العربية. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد الثالث .مارس ٢٠١٦.

. جاس، سوزان م. و سلينكر لاري. اكتساب اللغة الثانية: مقدمة عامة. ترجمة د. ماجد الحمد. جامعة الملك سعود. الرياض. ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩ م.

. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب . تح. عبد السلام محمد هارون. دار النشر: دار الجيل بيروت. د. ت.

. نعجة، سهى فتحي. المثال النّحويّ المصنوع: فلسفته النّحويّة وأبعاده التربويّة. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي. عدد٣٦. سنة ٢٠٠٨.

ب. الأجنبية

. Allwright R L. (1984). The Importance of Interaction in Classroom Language Learning. In Applied Linguistics. 5 (2): 156-171.

. Cicurel Francine (1985). Parole sur parole ou le métalangage en classe de langue. Ed CLE internationale. Paris.

.De Saussure Ferdinand.1995. Cours de Linguistique générale.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Ed. Payot. Paris 1995.

. Fournier Jean-Marie. 2016 . Le traitement des exemples dans le discours grammairien de l'âge classique. http://www.cavi.univparis3.fr/ilpga/autonymie/theme3/fournierjm. pdf.

. Jacquot André. 1988. Le linguiste et l'informateur, in Chercheurs et Informateurs. Tome II. Bulletin no 34, déc. 1988.

. Kuentz Pierre. 1970. La rhétorique ou la mise à l'écart, in Communications.16, 1970. pp.143-157.

. Marchello-Nizia, Christiane, Petiot, Geneviève.1977. Les exemples dans le discours grammatical, in Langages,11e année, no 45, 1977.

. Zhang Shumei. 2009. The role of input, interaction and output in the development of oral fluency, in: ELT Journal, vol. 2, no 4. Dec 2009.

. ZHENG Ling. 2015. Explicit grammar and implicit grammar teaching for English major students in university. in Sino-US English Teaching, August 2015, Vol. 12, no. 8, pp. 556-560.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً